



«تضع البشرية بالضرورة فقط تلك المعضلات امامها التي يمكن ان تحلها، لأن المعضلة نفسها تظهر حينما تكون الشروط المادية لحلها قد توفرت او تكون في عملية التكون»
ماركس

في ذكرى الانتفاضة .. نحو فهم آخر لها

القسم السابع

طارق فتحي

بداية الانتفاضة

شغب، حفظ النظام، ميليشيات، استخبارات» لكن الحضور الجماهيري كان اقوى وأعظم، وكانت هذه اكبر مفاجأة لسلطة الإسلام السياسي وميليشياتها، فهم كانوا معتادين على الظهور القليل للجماهير، وكانوا مطمئنين من هذا الحراك ايضاً، بسبب عدم اشتراك الحامي الرئيس للنظام «الصدري»، وقال عنها انها مشبوهة، وكانت هذه الحسنة الحقيقية لهذا الحراك، فقد منعت من تشويهه او حرق مطالبه، بل وكانت دافعا للجماهير بالحضور القوي والفاعل.

بعد ان ازداد تجمع الجماهير، مفاجئاً الجميع بهذا التجمع الهائل والمخيف، صدحت الحناجر بهتاف «الشعب يريد اسقاط النظام» هنا بدأت قوات السلطة بعمليات القمع لتفريق المتظاهرين، فاستخدمت خرطوم المياه الحارة والقوية، وقنابل الغاز المسيل للدموع، والهرات والعصي، ثم بعد ان عجزت عن ثني المتظاهرين، قامت باستخدام الرصاص الحي، لتكون حصيلة اليوم الأول من أكتوبر ثلاث ضحايا من الشباب، والعشرات من الجرحى.

لقد شأصيبت سلطة الإسلام السياسي بهستيريا القمع، فاستخدمت بعد ذلك كل الوسائل «قتل مباشر، خطف، اغتيال، ترهيب، تهديد» لم تبخل بأي من الوسائل القمعية التي تمكنها من فض هذه الحركة الاحتجاجية، لكن إرادة أكتوبر هذه المرة كانت عصية عليهم جميعاً، لهذا فقد لجأوا الى سلاحهم الأكثر فتكا «راكبو الأمواج».

يتبع لطفاً....

انتفاضة أكتوبر هي امتداد للانتفاضات الماضية (٢٠١١، ٢٠١٥، ٢٠١٨) واستمرار انتفاضات الجماهير هو دليل على استمرار وتفاقم ازمة النظام والمجتمع على حد سواء، فالواقع المعيشي والخدماتي هو في حالة تدهور، وعلى كل الصعد والاتجاهات، بل ان الازمة الاقتصادية، الاتية من عمليات النهب المستمرة للثروات، وصلت الى رواتب العمال والموظفين ومعاشات المتقاعدين، فسلطة الإسلام السياسي اليوم عاجزة تماما عن دفع الرواتب والمعاشات، وصندوق النقد الدولي، وفي كل تقاريره يؤكد على قرب انهيار الوضع المالي للعراق، بسبب المديونية العالية والفساد الكبير، وانسداد الأفق السياسي والاقتصادي.

كانت الدعوة الى تجمع جماهيري حاشد قد بدأت على مواقع التواصل الاجتماعي، وقد تزامنت تلك الدعوات مع تصرفات وسلوكيات مستنفة لسلطة الإسلام السياسي، قد يكون أهمها ضرب الخريجين المطالبين بالتعيين، وتجريف وتدمير بعض الدور العشوائية «الحواسم»، وأيضا اقالة أحد قيادات جهاز مكافحة الإرهاب «عبد الوهاب الساعدي».

في صبيحة الأول من أكتوبر ٢٠١٩ تجمعت بعضا من عناصر الجيش والشرطة رافضين قرار اقالة «عبد الوهاب الساعدي»، لم تشترك الجماهير في هذا التجمع، لأنه لا يمثل مطالبهم الحقيقية، فانتشر خبر تغيير موعد انطلاق الاحتجاجات، وحتى تغيير مكانها، لولا ان تلافته السلطة، خوفا من توسيع انتشار الاحتجاجات، وبالفعل بدأت الجماهير بالتوافد على ساحة التحرير عند الساعة الثالثة ظهرا، كانت هناك قوات كثيرة متواجدة «قوات

أم تقتل أطفالها "الحاجة الى تشريع قانون العنف الاسري"

حنين الحاتم



جميعنا رأينا الأم التي رمت أطفالها في النهر، وكل مواقع التواصل الاجتماعي تكلمت عنها، وأصبح موضوع الشارع هو الاطفال الضحية والام القاتلة.

حين نعيد تفكيرنا في قضية الأم، نرى ان الضحية الاولى هي الأم ذاتها، فهي ضحية زواج مبكر، والذي يتم في العادة خارج المحاكم، او يتم في المحكمة ولكن بوجود ولي امر الفتاة، ولكن لا يعلمون ما هي العواقب التي يسببها هذا الزواج المبكر؛ الفتاة هي ضحية مثل هكذا زواج، وضحية

الفقر والحياة المعيشية الصعبة في هذه البلد، وايضا ضحية سلوكيات الاهل وقلة وعيهم وارتباطاتهم الاجتماعية .

اصبح القتل والاغتيال والخطف والاعتصاب جزءاً من حياتنا اليومية، كل يوم نستيقظ على قضية تهز الشارع بأكمله، وكل هذا يدفع ثمنه الاطفال لا غيرهم، هؤلاء الاطفال هم من يدفع ثمن هذه العقلية الرجعية والمتخلفة، وسببها الاول هي سلطة الإسلام السياسي، التي لم تضع قانونا يحمي العائلة، او الطفل بشكل أساسي.

منذ اعوام والاطفال والنساء يدفعان ثمن قوانين هذا المجتمع، كل هذه الجرائم التي تدور في هذا البلد، ولم يستيقظ ضمير السلطة الحاكمة، وتقوم بردع مرتكبي هذه الجرائم، ولو انها شرعت قانون العنف الاسري، الذي ينادي به الجميع، لما شاهدنا اطفالا يتم حرقهم، او يقتلون، او يغتصبون، او نساءً تحرق او تقتل بدافع ما يسمى بـ «الشرف».

على القوى التحريرية داخل المجتمع ان تتكاتف للضغط على سلطة الإسلام السياسي، لتشريع قانون العنف الاسري، وتفعيل والدعوة موجهه أيضاً لمنظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الانسان لأخذ دورها في توعية المجتمع من مخاطر العنف ضد الأطفال والنساء، والمساعدة في فتح دور الايواء للمعنفات والاطفال.

